نصف الدية واليد اسم لهذه الجارحة الى المنكب وفي كف فيها اصبع عشر فان كانت
اصبعان فخمسها فان ثنى في الكف هذا عندنا وقال ينظر الى ارش الكف والاصبع
فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الكثير وان كانت للمذا صابع يجب ارش الاصابع
وارش في الكف بالاجماع لان الاكثر حكم الكل فاستتبعت الكف وفي اصبع زائدة وسن
صبي وذكره وكذان لو لم يعلم الصحة بما دل على نظره وبحركة ذكره وكلامه حكومة عدل
هذا عندنا وعندهما في كل دية كاملة لان الغالب الصحة ما ان على هذه الاعضاء
فاوجب الدية الكاملة ودخل ارش موضحة اذهبت عقلا وراتبة الدية واما
ذهب سمعه وبصره او نطقه اي هذا عندنا وعند زفر لا يدخل في ذهاب العقل وان الصوت
لان كلا منهما جناية على حدة قلنا الراس محل العقل والشعر فالجنايات كلها على الراس
فيدخل بعض الدية في الكل والراس ليس محلا للسمع والبصر فالجناية عليها لا تستتبع
الموضحة ولا تؤدان ذهب عينا هل الدية فيها اي في الموضحة والعينين الدية وهذا
عند ابي حنيفة وقال في الموضحة القصاص وفي العينين الدية ولا يقطع اصبع خمس بعير
هذا عند ابي حنيفة وعندهما وعند زفر يقتص في الاول وفي الثاني ارشها واصبع قطع
مفصل الاعلى وهل ما بقي هل الدية المفصل والمحكومة فيما بقي ولا يكمل نصف سن اسود
بانها بل كل دية الى يجب الارض على ما ذكرنا وعندهم بنسبة الى منت سن زائدة وفلانه
افاد بعض وكان واجبا ان بنافي حولا لم ينقص ولما كان يجب ضمن بنقصانه يجب القصاص
لكن سقط للشبهة فيجب الارش او قلعها فعادت الى مكانها وثبت عليها اللحم اي يجب
الارش على من قطع سن غيره فعاد صاحب السن الى مكانها فنبت عليها اللحم وانما يجب الارش
لانه نبات اللحم لا اعتبارا لان العود كالبدء ولا ان قلعت فنبت اخرى اي فلا يجب
على القاطع لان الجناية انعدمت حين قلعها اذ انقلع سن صبي لم يجب الارش بالاجماع وعندهما
يجب الارش لان الجناية قد تحققت وايجاد ثمة مبتدأة فلا يسقط او نبت اخرى

بغرب

بغرب ولا يبقى اثر اي فانه يسقط الارش عندنا لزوال الالم الموجب وعند
ابي يوسف ارش الاعم وهو حكومة عدل قيل ينظر ان الانسان بكم يخرج نفسه مثل
هذه الجراحة فان سعى الناس بخرج نفسه وياخذ على ذلك شيئا وعند محمد يجب ثلث
الطبيب وثمن الدواء ولا يقاد وجرح الابعد برء هذا عندنا وعندان في بقي
في الحال كالجرح القصاص في النفس وعند الصبي والمجنون حطار وعلى عاقلته الدية
ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث وجرح بطن امرأة يجب غرة خمسمائة درهم على
عاقلته ان القت ميتا وديته ان حيا مات اي يجب الدية الكاملة ان القت حيا
فمات كان موتد بسبب الضرب وعلم ان الغرة عندنا تجب في سنة فانه وهم جعل على العا
في سنة وايضا وبدل العضو وجد وما كان بدل العضو يجب في سنة فان كانت
ملك الدية او اقل الى نصف العشر وعندان ففي بحب العشر في ثلاث سنين كالدية
وغرة وديته ان كانت ميتا فمات الام وديته الام فقط ان ماتت والقت ميتا
اي لا بد ان يكون موتد بسبب اضافة بعد موتها وعندان في يجب الغرة ايضا
وديتان ان ماتت فالقت حيا مات وما يجب في الجنين يورث عند ورثة ضاربه
اي ان كان الضارب وارثا للجنين لا يكون له شيء مما وجب اذ لا ميراث للقاتل
وفي جنين الامة نصف عشر قيمته في الذكر وفي قيمته في الانثى اعلم ان الجنين
اذا كان حرا يجب فيه خمس مائة درهم سواء كان ذكرا او انثى اذ لا تفاوت في الجنين
بين الذكر والانثى وهي نصف عشر دية الذكر وعشر دية الانثى فان كان رقيقا
يجب ان يكون نصف عشر قيمته على تقدير انه تام لان دية الرقيق قيمته فما تقرر
في دية الحر يقدر به قيمة الرقيق فان قلت يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر
من الواجب في الذكر قلت لا يلزم ان في العادة قيمة الغلام زائد على قيمة الجارية
فالواجب في الذكر قليل لا يلزم ان في العادة قيمة الغلام الذي مثلا في الجنس بالغ درهم
بكثير حتى ان قومت جارية بالغ درهم تقوم الغلام الذي مثلا في الجنس بالغ درهم

فلة